# A Proposed Educational Vision to Raise Awareness among Jordanian University Sudents about the Role of the Green Economy in Achieving the Principles of Sustainable Development

**Mohammad S. Al-Zboon**[(1)*] **Faten M. Abu Salah**[(2)]

**Muhammad D. Hussein**[(3)] **Jumana I. Al-Abed**[(4)]

(1) Professor, Faculty of Educational Sciences, University of Jordan, Jordan.
(2) Part-time lecturer, University of Jordan, Jordan.
(3) Part-time lecturer, University of Jordan, Jordan.
(4) Researcher, Ministry of Political Development, Jordan.

Received: 19/03/2024
Accepted: 20/04/2024
Published: 30/12/2024

* *Corresponding Author:*
m.alzboon@ju.edu.jo

**DOI:**https://doi.org/10.59759/educational.v3i4.833

## Abstract

This study aims to propose an educational vision for Jordanian universities to raise awareness among their students about the culture of the green economy and its role in achieving the principles of sustainable development. To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used, and a set of foundations for the future vision were established, which included the philosophy, a set of goals and principles, means of implementation, challenges, and mechanisms for overcoming challenges.

The future vision of Jordanian universities was represented by paying attention to green spaces, whether in their buildings or in buildings, based on the university's orientations towards promoting the culture of the green economy among its educational outputs of students, activities and research, linking sustainable development with the preservation of natural resources, and continuing to maintain an environment free of pollutants to benefit from natural resources as much as possible, and for universities to adopt a vision that the optimal solution to energy and environmental issues is sustainability and the preservation of natural resources, and includes emphasizing commitment to environmental standards, following a policy of preserving natural resources and deepening this idea among students. In light of the study results, the study recommended that universities adopt the future vision to develop the culture of the green economy and its role in achieving sustainable development among students.

**A Special Issue on the Conference on Learning and Teaching in the Digital Age.**

# تصور تربوي مقترح لتوعية طلبة الجامعات الأردنية بدور الاقتصاد الأخضر في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة

محمد سليم الزبون[١] فاتن محمود أبو صلاح[٢]
محمد داود حسين[٣] جمانة احسان العابد[٤]

(١) أستاذ، كلية العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، الأردن.
(٢) محاضر غير متفرغ، الجامعة الأردنية، الأردن.
(٣) محاضر غير متفرغ، الجامعة الأردنية، الأردن.
(٤) باحثة، وزارة التنمية السياسية، الأردن.

## ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح تصور تربوي للجامعات الأردنية لتوعية طلبتها بثقافة الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الوصفي، وتم وضع مجموعة من الأسس للرؤية المستقبلية التي اشتملت على الفلسفة، ومجموعة من الأهداف والمبادئ، وسبل التنفيذ، والتحديات، وآليات التغلب على التحديات.

وقد تمثلت الرؤية المستقبلية للجامعات الأردنية في الاهتمام بالمساحات الخضراء، سواء أكان ذلك في أبنيتها أو في المباني المحيطة، وذلك بناء على توجهات الجامعة نحو تعزيز ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى مخرجاتها التعليمية من طلبة، وأنشطة، وبحوث. كما تم ربط التنمية المستدامة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، والاستمرار في الحفاظ على بيئة خالية من الملوثات للاستفادة من الموارد الطبيعية قدر الإمكان. كما يجب أن تتبنى الجامعات رؤية مفادها أن الحل الأمثل لقضايا الطاقة والبيئة هو الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية. وتتضمن هذه الرؤية التشديد على الالتزام بالمعايير البيئية، واتباع سياسة الحفاظ على الموارد الطبيعية وتعميق هذه الفكرة لدى الطلبة.

وفي ضوء نتائج الدراسة، أوصت الدراسة الجامعات بتبني الرؤية المستقبلية لتنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لدى الطلبة.

## مقدمة.

شهد العالم خلال السنوات الماضية عدم استقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، ونقص في الأغذية العالمية، وندرة في المياه، وطغت عليه أزمة مالية واقتصادية لا تزال آثارها قائمة ولها انعكاسات متعددة على تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتمثل هذه المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تهديدات خطيرة على الأجيال المقبلة.

ونظراً لأهمية الاقتصاد في الحياة العامة لكافة البشر، بدأ الاهتمام بقطاعات الاقتصاد كافة. إذ تعدّ الإنتاجية والدخل القومي الإجمالي المرتفعين من أهم العوامل الرئيسة التي تدل على قدرة الدولة على الرقي والنمو الاقتصادي، والتي تدفع إلى الازدهار والنمو والرفاهية، وتؤدي إلى زيادة نمو الدخل ومستوياته، سواء للفرد أو لمؤسسات خاصة أو عامة (Songling, 2018).

إذ لم يكن الإنسان والمجتمع البشري محصوراً في ما يملك من مقدرات ومصادر طبيعية، فقد كان التفكير بتغيير النمط الاقتصادي السائد ملازماً للطبيعة البشرية، حتى إن الفلاسفة اليونانيين ومفكري الحضارة الرومانية قد سبقوا المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين والاشتراكيين بعقود كثيرة بتغيير نمط الاقتصاد والبحث في استدامته وعلاج طرقه وآلياته، فكان يطلق عليهم في الحضارات السابقة اسم (التجاريون والطبيعيون)، وقد اهتموا بالسياسات الاقتصادية وطرق الحصول على موارد اقتصادية بأحسن الطرق، واعتبروا أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة وأن الزراعة هي من أهم مقومات الاقتصاد، والحفاظ عليها ضرورة ملحة لبقاء الاقتصاد وموارده قائماً، وللحفاظ على استمرارية الدولة (الشمري والزبيدي والجوراني، ٢٠١٦).

وأصبح المجتمع الدولي يدرك أن العالم بأسره يعاني من أزمات اقتصادية حادة أدت إلى تبديد آمال البشرية في تحقيق استقرار اقتصادي مستدام نتيجة السلوك البشري المتطرف في التعامل مع الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في حدوث الأزمات الاقتصادية كسوء الإدارات واستغلال الصلاحيات والفساد بأشكاله المتعددة، وذلك نتيجة المغالطات التي اعتمد عليها علم الاقتصاد والمتمثلة بمبدأ العقلانية ومبدأ ندرة الموارد. فقد افترض مبدأ العقلانية أن الإنسان عاقل ويسعى لتحقيق أهدافه بمنطق ومبررات عقلانية مثالية، أي أنه تجاهل السلوك الإنساني الفعلي الموجه نحو تعظيم المنفعة من نشاطاته الفعلية. في حين افترض مبدأ الندرة أن الموارد (الأرض، والعمالة، ورأس المال، والتنظيم) محدودة ولا تفي لسد احتياجات ورغبات وتطلعات البشرية، لاسيما وأن المنافسة عليها وعلى استخدامها شديدة جداً، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى المشكلة الاقتصادية التي برزت وما زالت على شكل أزمات متعددة الأوجه، لعل أبرزها ما حل بالبيئة الأرضية بسبب تغافل برامج التنمية الاقتصادية للجانب الأخلاقي والبيئي بالممارسة الاقتصادية وتحديداً بالإنتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار (بني هاني، ٢٠١٤).

وقد أدت الأزمات الاقتصادية والضرر الذي لحق بالنظام البيئي ومشكلاته الاجتماعية كالفقر

والبطالة ومشكلات الغذاء والطاقة والمناخ إلى الدفع لإعادة بلورة التنظير الاقتصادي استناداً إلى دعم الموارد آنفة الذكر من خلال تثبيت دور المورد الثقافي المتمثل بإعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، ومن هنا جاء الاقتصاد الأخضر ليسد الفراغات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة. فهو تعبير مجازي يُعبَّر عنه بالكثير من الأحيان بالنمو الأخضر، وبالاقتصاد منخفض الكربون وبالوظائف الخضراء وذلك لكونه يربط أساساً بين الاقتصاد والموارد البيئية كالمياه والنفط والغابات والهواء وغيرها من الموارد. فالاقتصاد الأخضر مفهوم يعبِّر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية (Pike & Makower, 2011).

مما سبق، يمكن القول إن البحث عن حلول للمشكلات الاقتصادية يتطلب دراسات متأنية ومستفيضة استوعبت الروابط والعلاقات بين الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، وكذلك استوعبت بالتفصيل العلاقات بين التنمية المستدامة وطرق توظيف تلك الموارد بطريقة تضمن الحفاظ عليها. فاستقر الوضع على مناهج اقتصادية حديثة منها الاقتصاد الأخضر، الذي برز كمنظومة اقتصادية تلبي حاجات التنمية المستدامة، وفعّل هذا الاقتصاد التفكير المتعدد الجوانب والمتشعب الاتجاهات، والذي انتقد الفكر العقلاني المنطقي السابق الذي حدد النجاح واختزله بتحقيق النمو الاقتصادي فقط.

لذا يعتبر الاقتصاد الأخضر في الوقت الحاضر مطلباً عالمياً يلقي على عاتق الدول والأنظمة السياسية مسؤولية إيقاف حالة التدهور البيئي المتمثلة في انتشار ظاهرة التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وتعزيز الاستخدام الأمثل للمياه والأسمدة العضوية، وبالتالي تحسين جودة التربة ومخرجاتها الإنتاجية وتحسين كفاءة الطاقة باستبدال الفحم الأحفوري بالطاقة النظيفة، مما يؤدي إلى تخفيض استهلاك الطاقة بمختلف النشاطات الصناعية الإنتاجية والإنشائية بجانب تخفيض انبعاثات الغازات الضارة وزيادة العدل الاجتماعي وترشيد مستويات استهلاك الطاقة الكربونية وإيجاد فرص العمل والثروات وتحقيق الرفاه، والحد من ظاهرة الفقر (كافي، ٢٠١٦).

ويتطلب الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر إعداداً وتجهيزاً على مستويات متنوعة ومختلفة، منها السياسية والتجارية والاقتصادية والتعليمية. ويمكن القول إن الانتقال للاقتصاد الأخضر يواجه مجموعة من التحديات التي تتطلب مشاركة القائمين على السياسة العامة للدولة والاقتصاديين والعلماء، وتتطلب إعداد ثقافة عامة لدى جمهور المتعلمين حول الاقتصاد الأخضر وماهيته، وهنا يكمن دور التعليم الجامعي، والمدرسي كذلك، في إضفاء صبغة ثقافية وعلمية على الاقتصاد الأخضر

من خلال التعليم الواسع. إذ يوفر التعليم الجامعي لذوي تخصصات الهندسة المعمارية والاقتصاد والبيئة وإدارات الأعمال والمالية والصحة وغيرها فكرة واسعة عن الاقتصاد الأخضر، مما ينعكس على القوى العاملة الصناعية وأرباب العمل لتعلّم وتعليم هذا النوع من الاقتصاد، كذلك السعي إلى تطوير ودفع الاقتصاد الأخضر ليكون حاضراً في القطاعات الاقتصادية مستقبلاً (Menoyo, 2014).

ويكون تعليم الاقتصاد الأخضر في الجامعات عبارة عن حلول من أعلى لأسفل للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، عبر تكوين قاعدة واسعة من المواطنين المتعلمين لتحقيق ذلك، إضافة إلى الحلول المجتمعية التي تتناولها من القاعدة إلى القمة، ذلك أنها توفّر موارد فكرية وتوجيهات مناسبة، إذ يمكن للتعليم مساعدة أفراد المجتمع عامة على فهم الروابط الحقيقية والعلاقة والترابط بين البيئة ومصادر الطاقة والاقتصاد التي تقوم عليها، والتي هي أساساً تشكّل مفهوم الاقتصاد الأخضر (Martínez, 2014).

حيث يؤدي التعليم الجامعي المتعلق بالاقتصاد الأخضر إلى الوعي بالمناخ والطاقة عالمياً، ويسهم في زيادة معرفة الأفراد والمجتمعات بأساسيات علم المناخ، وتأثير الاستخدام الحالي للطاقة على المناخ، إضافة إلى كيفية الانخراط في اتخاذ قرارات شخصية ومدنية فعّالة، كما أنه يتناول كيفية معالجة الأمية في المجتمع حول قضايا المناخ والطاقة، وكيفية ارتباطها بطبيعتها، فهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تناول الجهود المخصصة في الجامعات أو الحملات التي تهدف إلى تغيير سلوك الأفراد، لذا لا يوجد تكييف يتناول الموضوعات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر في التعليم الجامعي، التي تساعد في تعزيز الوعي بالمناخ وزيادة مهارات صنع القرارات الاستراتيجية والمحافظة على البيئة وتحقيق الاستدامة (Abaza, 2012).

ومما يساعد في وضع الاقتصاد الأخضر بمساقات جامعية متنوعة هو تضمين الدراسات الاجتماعية والسياسية والعلمية والبيئية موضوعات الاقتصاد الأخضر ذاته، والتي بدورها ستبني أفراداً وجهوداً متكاملة وشاملة للرؤى والمفاهيم الأساسية المتأصلة في البرامج التعليمية في علوم نظم الأرض وتغيرات المناخ، والعلوم الساحلية والبحرية والاقتصاد والطاقة والعدالة البيئية والتنوع الثقافي، والاستعداد للطوارئ والاستدامة. فيؤدي مجمل ذلك إلى طريقة جديدة للتفكير والتعلم حول الحلول المنهجية المتكاملة للتحديات الاقتصادية والبيئية وكذلك الوضع الصحي المرتبط بها. فضلاً عن ذلك يسهم تعليم الاقتصاد الأخضر في الجامعات بإنشاء جيل قادر على الالتزام بالمقدرة التنافسية العالمية والابتكار، وبإعداد تكنولوجيا نظيفة، وبإنشاء شركات ذات رأس مال استثماري أخضر (Menoyo, 2014).

ويتطلب هذا الأمر تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب التقني والمهني الأخضر بدقة بالغة، كونه سينتج أداة بشرية وعلمية، إذ يقوم بدوره في تزويد المواطنين وأصحاب المشروعات بالمعرفة والمواقف والقيم والمهارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة مستقبلاً، وهذا يستدعي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، فهنالك حاجة ملحة إلى إحداث التوافق بين تعليم طرق الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة مع ديناميكيات ومتغيرات كل من البيئة الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية الاقتصادية والتنمية البشرية، إذ يجب أن يتم دمجها في جميع التخصصات، وأن يتم استخدام الأساليب الرسمية وغير الرسمية ووسائل الاتصال الفعّالة (Menoyo, 2014).

أضف إلى ذلك أن تدريس الاقتصاد الأخضر في الجامعات من شأنه نقل التدريس الجامعي إلى مستوى أفضل، وذلك من حيث إعادة تجهيز الجامعات وكلياتها ومختبراتها كمراكز للبحث والتعليم وتدريب القوى العاملة في المجالات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، وإعادة هيكلة التعليم من مرحلة الثانوية بتعزيز التعليم البيئي وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتزويد الطلبة بفهم أساسي للعلاقات بين النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى دعم البرامج الحالية من المدرسة إلى الجامعة عند تزويد القائمين على العملية التعليمية بالخيارات التعليمية المتاحة، ومنها الطاقة النظيفة أو المحافظة على المناخ والبيئة. فالفهم الأفضل للاقتصاد الأخضر من قِبل المتعلمين وجميع أفراد المجتمع سيؤدي إلى اقتصاد أقوى وزيادة القدرة التنافسية مع تقليل الانبعاثات والآثار من أجل إطلاق العنان للإبداع داخل المجتمعات (Abaza, 2012).

ومما يدعم بشكل مطلق وجود تعليم جامعي مخصص للاقتصاد الأخضر هو تنوع مجالاته، إذ يمكن الخوض في تفاصيله من زوايا واتجاهات متنوعة، منها طرح مساقات جامعية تتضمن تفعيل الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاهية الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية بالحد من الفقر وتساوي الفرص، وذلك بالتخصصات الاجتماعية. وفي التخصصات البيئية يمكن طرحه على أنه سبيل إلى تقليل المخاطر البيئية والندرة البيئية بشكل كبير ومنخفض الكربون، وفعال من حيث الموارد، وشامل اجتماعياً مع نمو في الدخل والعمالة، وأنه يمكن أن يكون مدفوعاً بالاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز كفاءة الطاقة والموارد، والحد من خسارة التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي، وبالتالي فهو نمط يدعم المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة بحسب التخصصات الاقتصادية (محمد، ٢٠١٧).

إلى جانب هذه الظروف التي يمكن توفيرها، فإن التعليم يعدّ أمرًا بالغ الأهمية في تشكيل الاقتصاد

الأخضر، إذ تؤدي مؤسسات التعليم العالي دورًا محوريًا فيما يتعلق بالأنشطة وفي مجالات التدريس والبحث وفي نقل المعرفة وتثقيف المجتمع والمشاركة، بالإضافة إلى العمل كنماذج للاستدامة التي يتم من خلالها أنشطتها التعليمية والتدريبية. ويمكن للمؤسسات التعليمية الجامعية تدريب الطلبة والأفراد على الوظائف في القطاعات الخضراء بتزويدهم بالمعرفة والمهارات المطلوبة. بالإضافة إلى ذلك، يمكنهم تمكين طلبتهم من فهم الروابط المهمة والمعقدة التي يقوم عليها الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك الروابط بين البيئة والطاقة والاقتصاد والرفاهية الاجتماعية، ويمكن أيضًا توعية الطلبة بالقضايا العلمية المعقدة، وتغير المناخ هو أحد الأمثلة على ذلك (القدرة، ٢٠١٩).

كذلك يؤدي التعليم العالي دورًا حاسمًا في إنشاء وتطوير المهارات المهنية للاقتصاد الأخضر، من خلال التدريب الأولي والمستمر، حيث إن مؤسسات التعليم العالي هي التي ستؤدي وظيفة رئيسية في إعداد العلماء والمهندسين والمخططين والمهندسين المعماريين وغيرهم ممن سيقودون التحول نحو الاقتصاد الأخضر ويخلقون المعرفة وينقلونها ويطبقونها في مختلف قطاعات الاقتصاد الأخضر، لذا يتعين على الجامعات تعديل المناهج الحالية وتطويرها لتلبية احتياجات التدريب الجديدة، ودفع البحث والتطوير والابتكار من أجل أن تكون بمثابة نماذج فيما يتعلق بمبادئها وإجراءاتها التشغيلية، وسيستلزم ذلك قيام مؤسسات التعليم العالي بإقامة شراكات جوهرية مع الهيئات الأكاديمية الأخرى والعلوم، والأعمال التجارية والصناعة، والمنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل من أجل تعزيز فعالية دورها (Lappe, 2012).

وبناء على ما سبق يمكن القول أنّ التعليم الجامعي يمثّل مرحلة انتقالية نحو تطوير المستقبل، وأنّ تحديثه وتطويره بحسب المستجدات العالمية والظروف الاقتصادية يعدّ أمراً لا مفر منه، لأنّ التعليم الجامعي بحد ذاته إعداد للحياة المهنية، فيتعرف الطالب الجامعي من خلاله على الإمكانات الاقتصادية والتنموية، والتي قد يتم جزء كبير منها بوساطة المشاريع التجريبية التي تتم على شكل بحوث علمية، مما يحفز التغيير الواقعي الذي يسعى إليه التعليم الجامعي.

وفي هذا السياق تناولت دراسات عدة موضوع الاقتصاد الأخضر فقد تناولت دراسة شاكري (٢٠١٧) إلى الكشف عن أدوات التمكين من الاقتصاد الأخضر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ومعرفة الأساليب الداخلية للدولة من أجل تحقيق الاقتصاد الأخضر في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدراسة المنهج التحليلي في دراسة سبل التمكين من الاقتصاد الأخضر وما يرافق ذلك من

تغيرات على مستوى الدراسات البيئية، حيث توصلت إلى أنّ أبرز أدوات التمكين تتمثل في توسعة نطاق التكنولوجيا الخضراء والوقود النظيف، ونشر الوعي البيئي وثقافة الاقتصاد الأخضر بوسائل الإعلام، واعتماد استراتيجيات على المستويين الإقليمي والوطني تضع استراتيجيات اقتصادية جديدة تعتمد الاقتصاد الأخضر كآلية اقتصادية، والوقود النظيف لتحقيق التنمية المستدامة.

وهدفت دراسة بديار (٢٠١٩) إلى التحقق من دور الاقتصاد الاخضر في تحقيق التنمية المستدامة بحسب الأهداف الموضوعة له في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك عند دراسة واقع التوجه نحو الاقتصاد الاخضر في دولة الجزائر، واستخدمت المنهج القياسي الكمي عند تحليل أثر الاقتصاد الاخضر على النمو الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي ومؤشر الاقتصاد الاخضر، حيث يسهم الاقتصاد الأخضر في تحقيق نمو مستدام، وأنه عند القيام بمزيد من الانفاق لإصلاح النظام البيئي بشكل عام يزيد دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق هذا النمو المستدام، حيث يعمل الاقتصاد الأخضر على إعادة هيكلة النظم الاقتصادية القائمة بطريقة تدعم النمو المستدام.

وهدفت دراسة رضوان ومسيليني، وبن زيدان (٢٠١٩) إلى التحقق من اعتبار الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي للاقتصاد القائم في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة في كل من مصر والجزائر، وقد اتبعت الدراسة المنهج التحليلي لتحقيق هذا الهدف، وقد أفضت النتائج إلى أنّ فاعلية الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجيي تتمثل في تحقيق جوانب مهمة منه، والأكثر تأثيراً فيها هي استدامة الموارد المائية والمحافظة على التربة، وتنفيذ إجراءات قانونية وعامة تهدف إلى تطبيق الاقتصاد الأخضر، واستخدام تكنولوجيا نظيفة، والتعامل بواقعية مع المشكلات البيئية.

## مشكلة الدراسة وأسئلتها

لاحظ الباحثون من خلال عملهم بالتدريس، بأن هنالك تدنٍ بالمستوى المعرفي لخريجي الجامعات بثقافة الاقتصاد الأخضر وأهميته والتنمية المستدامة.

وفي هذا الشأن أشارت دراسة نجاتي (٢٠١٤) إلى مشكلة عدم الاعتماد على الاقتصاد الأخضر في الاقتصاد المصري لتقليل استهلاك الطاقة، وهذا المشكلة بحسب دراسته نابعة من عدم وجود قاعدة علمية وفكرية من شأنها تأسيس عِلم منفرد بالاقتصاد الأخضر، وأوضحت أيضاً دراسة بينا (Bina, 2013) إلى عدم وجود ترابط بين الإجراءات الاقتصادية الحالية والمناهج

العلمية المخصصة لتعليم الاقتصاد الأخضر، وبين هذه الإجراءات وقياس مستويات الندرة والحدود للمصادر الطبيعية.

وانطلاقاً من أهمية الاقتصاد الأخضر كنموذج جديد للتنمية الاقتصادية ودوره في إيجاد فرص العمل مما سوغ للباحثون إجراء هذه الدراسة لتعرف التصور التربوي المقترح لتوعية طلبة الجامعات الأردنية بدور الاقتصاد الأخضر في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

**ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:**

- **ما التصور التربوي المقترح لتوعية طلبة الجامعات الأردنية بدور الاقتصاد الأخضر في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.**

## أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم اقتراح تربوي لتوعية طلبة الجامعات الأردنية بدور الاقتصاد الأخضر في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

## أهمية الدراسة

يُؤمّل من الدراسة الحالية أن يستفيد من نتائجها الجهات الآتية:

١- مؤسسات التعليم العالي، إذ ستكون الدليل لهم لإيجاد مستوى معرفي بثقافة الاقتصاد الأخضر مما يساهم في توجيه سلوك الفرد للممارسة البيئية والاجتماعية الفضلى باستخدام الموارد وإعادة تدويرها، وبالتالي تخفيض مستوى التلوث البيئي، وتحسين حالة المجتمع وصحة الإنسان.

٢- الباحثون المهتمون في هذا المجال، إذ ستشكل هذه الدراسة النواة لدفع مراكز الأبحاث لتسليط الضوء على دور مؤسسات التعليم العالي في إيجاد بيئة ثقافية خضراء.

٣- القيادات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي: من خلال إثارة انتباه القيادات الأكاديمية المتخصصة في مؤسسات التعليم العالي بأهمية تهيئة طلبة الجامعات لثقافة الاقتصاد الأخضر قبل انخراطهم في سوق العمل كي تحقق العملية التعليمية مبتغاها.

٤- تفيد الطلبة الجامعيين من نواح متنوعة، منها الإطلاع على أفكار اقتصادية جديدة، والإطلاع على كل ما هو جديد في مجال البحوث العلمية، وزيادة مقدرتهم على انتقاء تخصص مطلوب عالمياً، وإن لم يكن عربياً، وبوجه تفكيرهم نحو الشمولية.

## مصطلحات الدراسة

**الاقتصاد الأخضر:** يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UN Environment Program, 2011, p 4) بأنه يمثل "مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن حياة الإنسان على المدى الطويل دون أن تعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة أيكولوجية خطيرة، مما يؤدي إلى تحسين الرفاه البشري والانصاف الاجتماعي والحد من المخاطر البيئية، وحالات الشح الايكولوجية، كما أنه عملياتيا يؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع البيولوجي وتدهور النظام الأيكولوجي".

**التنمية المستدامة:** هي التنمية التي تعمل على توفير احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار باحتياجات الأجيال القادمة بإطار يحقق التكامل والتكافل والعدالة الاجتماعية المتعاقبة، مع التركيز على النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي دون المساس باستدامة تلك النظم وما توفرها من خدمات. ووفقاً للمبدا الثالث الذي اقره موتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام (١٩٩٢) على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساوي الحاجات التنموية والبيئية لاجيال الحاضر والمستقبل (كافي، ٢٠١٦، ص ٣٢).

## منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي لاقتراح التصور التربوي لتوعية طلبة الجامعات الأردنية بدور الاقتصاد الأخضر في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة.

## نتائج الدراسة

### التصور التربوي المقترح:

**أولاً: تعريف التصور التربوي المقترح لتوعية طلبة الجامعات الأردنية بدور الاقتصاد الأخضر في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة**

يمكن تعريف التصور التربوي المقترح لتوعية طلبة الجامعات الأردنية بدور الاقتصاد الأخضر في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة، بأنه جميع المقترحات والأعمال والممارسات البحثية التي يقوم بها أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية، والتي تنطوي على تطبيق مفاهيم الاقتصاد الأخضر وتوظيفها في الخطط والبرامج التعليمية الرامية إلى تنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى

طلبتها على مختلف مستوياتها سواء في المساقات الجامعية أم البحوث العلمية أم الأنشطة التعليمية، وذلك كون الجامعات الأردنية تعدّ مؤسسات رئيسة تساعد على تنمية المجتمع والاقتصاد الوطني بصورة مباشرة، وتضطلع الجامعة بإعداد الموارد البشرية المؤهلة عن طريق ما تقوم به من دور فاعل في تأهيل طلبتها وإكسابهم المهارات العلمية اللازمة لتحقيق الاقتصاد الأخضر وفق مبادئ التنمية المستدامة، وبما ينسجم مع مجالات هذه التنمية التي تحافظ على الموارد الاقتصادية وعلى النظم البيئية التي تحفظ هذه الموارد.

**ثانياً: فلسفة التصور التربوي المقترح:**

تمكين الطلبة وأصحاب المشروعات خاصة وأفراد المجتمع عامة من امتلاك فكر الاقتصاد الأخضر وآلياته ومعاييره ومبادئه، وذلك بامتلاك المهارات الخضراء والقدرة على تطبيق التكنولوجيا الخضراء النظيفة التي تسهم في الحد من الأضرار البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتسهم في تقنين استخدام الموارد الطبيعية المتجددة والموارد غير المتجددة في البيئة الأردنية استناداً إلى أسس التنمية المستدامة، وذلك لتحقيق منحى تصاعدي في نمو القطاعات الاقتصادية.

**ثالثاً: أهداف التصور التربوي المقترح:**

تهدف الرؤية المستقبلية للجامعات الأردنية إلى ترسيخ مبادئ الاقتصاد الأخضر وتأكيد العلاقة بينه وبين التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة والمصادر الطبيعية، وذلك على النحو الآتي:

١- تكوين ثقافة عامة عن أسس الاقتصاد الأخضر لدى طلبة الجامعات الأردنية، عن طريق المساقات الجامعية والبحوث والأنشطة الصفية واللاصفية، وتوجيههم لاستخدام التكنولوجيا النظيفة وما يلزمها من مهارات.

٢- تطوير المساقات الحالية لمواكبة مبادئ الاقتصاد الأخضر والمعايير الدولية الخاصة بالبيئة والنظم الإيكولوجية، والتنمية المستدامة.

٣- الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بالحفاظ على مستويات ثاني أكسيد الكربون، والحفاظ على خلو المياه والتربة والهواء من أية ملوثات صناعية.

٤- تنفيذ الأكاديميين والطلبة لطرق تجديد الموارد الطبيعية في أنشطتها التعليمية وبحوثهم الميدانية والابتعاد عن الرؤى النظرية، بوجود مختصين بالاقتصاد الأخضر.

٥- وضع حلول مستدامة للمشكلات البيئية عن طريق المهارات الخضراء واستخدام تكنولوجيا خضراء، وتكون مدعومة بأسس سياسية واقتصادية وقانونية، كي تكون قابلة للتنفيذ.

٦- تحويل القطاعات الاقتصادية الأردنية الحالية من المستوى التقليدي إلى اقتصاد آمن ونظيف، يلتزم بالمعايير الدولية البيئية، ويهتم بإعادة التدوير، ويعتمد المهارات الخضراء كإجراءات عملية.

٧- الربط المباشر بين الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة كأسلوب ونهج اقتصادي يدرّس في الجامعات ويطبق في المؤسسات الصناعية وغير الصناعية، والمؤسسات الخدمية، سواء كانت هذه المؤسسات قطاع عام أم قطاع خاص.

٨- العمل قدر المستطاع على تطوير تكنولوجيا خضراء وذكية، تتماشى مع أسس التنمية المستدامة، وتكون صديقة للبيئة وفي إطار السياسة العامة للاقتصاد، بحيث تتلاءم هذه التكنولوجيا مع البنية التحتية للاقتصاد الاقتصادي القائم.

٩- تحقيق التوازن بين المتغيرات في البيئة الطبيعية والإيكولوجية (نسبة التلوث، وطبيعة هذه النظم، وطاقة الرياح، وغيرها) وبين التغيرات في البيئات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحقيق التنمية المستدامة في القطاعات الاقتصادية.

**رابعاً: المبادئ الأساسية للتصور التربوي المقترح:**

تتضمن الرؤية المستقبلية المبادئ الأساسية الآتية لتفعيل دور الجامعات الأردنية لتنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر وفقاً للتنمية المستدامة من خلال المبادئ الآتية:

- الاهتمام بالمساحات الخضراء في الأبنية الجامعية وغيرها من أية أبنية اقتصادية سواء حكومية أم خاصة، وذلك ضمن رسالة الجامعة.
- العمل باستمرار للحفاظ على بيئة خالية من الملوثات للاستفادة من الموارد الطبيعية.
- شمول النشاطات الجامعية أنشطة خاصة بالحفاظ على البيئة وقضايا التنمية المستدامة في التخصصات التي تتضمن مساقات بيئية وتنمية مستدامة.
- تضمين الاقتصاد الأخضر في التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، والوصول إلى مرحلة التخصص بالاقتصاد الأخضر من قِبل أعضاء الهيئة التدريسية.
- إثارة القضايا البيئية والتنمية المستدامة عن طريق عقد مؤتمرات حول قضايا المناخ والطاقة وعلاقتها بالتنمية المستدامة.
- تبني فكرة الاستدامة كحل أمثل لقضايا الطاقة والبيئة وإدارجها كأولوية في المساقات الجامعية.

- تطبيق المعايير البيئية في الأبنية الجامعية والمرافق الاقتصادية وتدعيم هذا التطبيق بالأنظمة السياسية والاقتصادية والقانونية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية لدى الطلبة كسياسة اجتماعية واقتصادية عامة.
- التقيد بالمهارات الخضراء اللازمة مستقبلاً لتحقيق التنمية المستدامة.
- الربط مباشرة بين الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة
- تأكيد العلاقة بين تغيرات المناخ وعدم استخدام اقتصاد أخضر نظيف عن طريق البحث العلمي.
- تعزيز استخدام أي نوع من البحث العلمي في مجال اقتصاديات التنمية المستدامة.

**خامساً: المجالات التي يهتم بها التصور التربوي المقترح للجامعات الأردنية لزيادة ثقافة الاقتصاد الأخضر لدى طلبة الجامعات الأردنية استناداً إلى أسس التنمية المستدامة.**

**المجال الأول: دور الجامعات الأردنية في تنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لدى طلبتها:**

نشر فكرة الاقتصاد الأخضر ومبادئه والتنمية المستدامة لدى الطلبة، وخاصة الفكر العالمي المتعلق بالحفاظ على البيئة، وبناء رؤية تحقق علاقة من الانسجام والتوافق والتفاعل التبادلي النافع والواعي بين الموارد الطبيعية المحدودة والمجتمع بمكوناته، ويتطلب ذلك تركيز الاهتمام على توسيع نطاق المساحات الخضراء وتكثيف الأنشطة الجامعية ذات السمة البيئية، وغرس ثقافة تقنين استخدام الموارد الطبيعية وترشيدها، وتبني أفكار الاقتصاد الأخضر ومهاراته، واعتماد سلسلة من الإجراءات البحثية والأكاديمية التي تصقل المسار الرئيسي لمخرجات التعليم من طلبة وبحوث علمية، واتباع عملية مستمرة في إعادة هيكلة هذه الثقافة من خلال تعدد المساقات والموضوعات ذات الصلة المباشرة بثقافة الاقتصاد الأخضر، مع الأخذ بالاعتبار البُعد المرتبط بشمولية المعرفة الخضراء، والتي تقتضي أن تكون قضايا التنمية المستدامة عملية إدارية واقتصادية واجتماعية تحاكي مرافق الحياة كافة، وتوازن بين الموارد المتاحة والقطاعات الاقتصادية والحفاظ على النظم البيئية، وهذا يستوجب تعريف الطلبة وتأهيلهم وتعريف المجتمع المحلي للتعامل مع مفاهيم التنمية المستدامة بصفتها تمثل نظام إنتاج واستهلاك اقتصادي يشمل المجتمع وتنظيم السوق والقطاعات الاقتصادية.

أما دور الجامعات الأردنية في تنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر، فيتمثل أساسًا في اعتماد ترسيخ أسلوب الحفاظ على الموارد الطبيعية لدى الطلبة وبطريقة تضمن استمراريتها والحد من احتمالات

فنائها، عن طريق ترويج الثقافة الخضراء بمنصات التواصل الاجتماعي المركزة على تحويل فكر الطلبة نحو القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والبيئة، بجانب عقد مؤتمرات تتناول القضايا البيئية، وتحفيز التفاعل التبادلي والتشاركي بين أعضاء الهيئات التدريسية والطلبة؛ في سبيل بناء قاعدة واسعة من مجتمع الجامعات الذي يؤمن بالقيم البيئية الخضراء ذات الصلة بالتنمية المستدامة، كما أن للجامعات دورًا في نشر ثقافة الحفاظ على مصادر الطاقة واستخدامها والالتزام بالمعايير البيئية في جميع الأبنية والمرافق بهدف تحقيق التنمية المستدامة، على اعتبارها ثقافة عامة يجب نشرها في المجتمع، وهذا يقتضي من الجامعات تخصيص الموارد اللازمة لتناول الموضوعات الخضراء المتعلقة بالتنمية المستدامة بالمساقات المتخصصة بالطاقة والعدالة البيئية والتنوع الثقافي، والتأسيس لطريقة جديدة من التفكير الاقتصادي مبنية على التكامل بين المصادر الطبيعية واستخدامها بطريقة تؤدي إلى تنمية مستدامة، والاهتمام بالمساحات الخضراء وإكساب الطلبة التدريب التقني والمهني الأخضر.

**المجال الثاني: سبل تعزيز ثقافة الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لدى طلبتها:**

يتم هذا من خلال بناء وغرس وتعزيز المهارات اللازمة لتحقيق المستوى اللازم والمتعلق بقاعدة قيم الاقتصاد الأخضر، وهذا يتطلب الإستثمار الفعلي في بناء المهارات المعرفية الخضراء في سبيل تحقيق التوافق بين تعليم الاقتصاد الأخضر وتطبيقه واقعياً، إذ أنّ الوصول الى المستوى المهاراتي يتطلب تعزيز أنشطة تدريب أعضاء الهيئة التدريسية وتخصيص الموارد اللازمة لتأهيلهم لممارسة الدور المتعلق في توليد ونشر المعرفة الخضراء وتكثيف الأنشطة والمشاريع البحثية ذات الصلة المباشرة بثقافة الاقتصاد الأخضر كإعادة تدوير المواد القابلة لإعادة التصنيع، وتوسيع نطاق الاعتماد على محطات الطاقة البديلة والمتجددة وتطوير التكنولوجيا الذكية المستدامة، وتقوية طرق الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة بأساليب علمية حديثة، والتحضير الجاد لاستحداث مساقات الاقتصاد الأخضر، إذ أنّ ذلك يؤدي إلى تطوير طرق تعليم الاقتصاد الأخضر ليكون نظرياً ثمّ ميدانياً، إذ أنّ هنالك ضرورة لإنشاء برامج متخصصة تبحث في إشكاليات التنمية المستدامة، وتحقيق التلاؤم بين الثقافة الخضراء والقطاعات الاقتصادية القائمة، وتشجيع الممارسة الأفضل في الإدارة البيئية للجامعات وللمؤسسات الاقتصادية القائمة، وتنفيذ طرق جديدة للحفاظ على الموارد الطبيعية في بحوثها الإجرائية، ليؤدي ذلك إلى تحويل الاقتصاد الحالي إلى اقتصاد نظيف.

**سادساً: التحديات التي تواجه الجامعات الأردنية في تنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة لدى طلبتها:**

تتمثل التحديات بعدم وجود تشريعات سياسية وقانونية محددة وصريحة تُلزم أصحاب المشروعات بالالتزام بمعايير الاقتصاد الأخضر، والمعايير الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة ومن ثمّ يتبع ذلك عدم وجود ثقافة عامة وفكر اقتصادي غير مُزَوَّد بماهية الاقتصاد الأخضر ومردوده الإيجابي على الاقتصاد والبيئة، ذلك ان هنالك ضعف في المستوى المعرفي المتعلق بالثقافة الخضراء، فما زال الاقتصاد الأخضر يعتبر لدى قاعدة واسعة من المجتمع طريقة ليست موثوقة بالمقدار اللازم لتحقيق النفع، بجانب قلّة الاهتمام به كأحد أولويات أنشطة المؤسسات التعليمية، كما أنّ المستوى المتواضع لتفاعل المجتمع مع قضايا البيئة ذات الصلة المباشرة بثقافة الاقتصاد الأخضر يعزى إلى الحضور المحدود للخبراء وأصحاب الاختصاص، بجانب نشاط المؤسسات غير الكافي في الترويج له، إذ أنّ هذه التحديات تحول دون ترسيخ بنية تحتية كالشوارع وأنظمة حماية البيئة، والمرافق الخاصة بتنقية الهواء والماء ومنع التلوث، وفرز النفايات الضارة بالبيئة والإنسان ودفنها بطريقة سليمة، في كافة المرافق الاقتصادية بغض النظر عن حجمها.

**سابعاً: آليات التغلب على التحديات التي تواجه الجامعات الأردنية بنشر ثقافة الاقتصاد الأخضر:**

للتغلب على التحديات يجب العمل على:

١. الاهتمام بالمساحات الخضراء في الأبنية الجامعية، وتبني الجامعات فكرة الاستدامة كحل أمثل لقضايا الطاقة والبيئة.
٢. عقد مؤتمرات حول قضايا المناخ والطاقة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، والتشديد على الالتزام بالمعايير البيئية في الأبنية المستحدثة.
٣. تنمية أسلوب ومنهج الحفاظ على الموارد الطبيعية لدى الطلبة، من خلال العمل الالتزام على بيئة خالية من الملوثات والإفادة من الموارد الطبيعية المتاحة.
٤. التأسيس لطريقة جديدة للتفكير في الحلول المنهجية المتكاملة بالإفادة من آراء المختصين في الاقتصاد الأخضر، وتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، خاصة تقنين استخدام الموارد الطبيعية، والعلاقة بين الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية.

٥. إضفاء صبغة ثقافية عامة لدى أفراد المجتمع من خلال الطلبة والبحوث العلمية التي تنشر هذه الثقافة في الأوقات الاقتصادية، بتكوين قاعدة واسعة من المتعلمين الذي يسعون لتحقيق فكرة الاقتصاد الأخضر ومبادئه.
٦. تعزيز التعليم والتدريب التقني والمهني الخاص بمهارات الاقتصاد الأخضر، بالتعاون بين الجامعات والهيئات الاقتصادية صاحبة القرار لتعميم فكرة الاقتصاد الأخضر.
٧. تضمين المساقات التي تتعلق بالاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة سبل الحفاظ على البيئة وتقنين الموارد، وتعزيز استخدام أي نوع من البحث العلمي في مجال اقتصاديات التنمية المستدامة.
٨. الاهتمام بالتدابير المتوافقة مع التنمية المستدامة بالمؤتمرات العلمية والتوأمة مع جامعات عالمية لتحقيق التوافق بين تعليم الطلبة مهارات الاقتصاد الأخضر وتطبيقها ميدانياً.
٩. تطوير خطط خاصة بالاقتصاد الأخضر ليكون حاضراً في القطاعات الاقتصادية مستقبلاً، ودعم وتبني أية فكرة تتعلق بتطوير القطاعات الاقتصادية الداعمة للاقتصاد الأخضر.
١٠. الاهتمام بالموارد الطبيعية عن طريق تجسيد الوعي البيئي الخاصة بالعادات التجارية اليومية الاستهلاكية والتجارية لإضفاء أفكار جديدة للمجتمع.
١١. اعتبار العناية بالبيئة أداة أساسية من أدوات تقييم البحوث العلمية الخاصة بالطلبة، كذلك المشاريع الاقتصادية القائمة، حتى تكون هذه العناية مقياساً لمدى الوعي بالاقتصاد الأخضر.
١٢. الاهتمام بالبحث في قضية التأثيرات الحالية لاستخدامات الطاقة على المناخ، وأثر ذلك على الموارد الطبيعية، والخروج بتوصيات من شأنها الحفاظ على الموارد.
١٣. تفعيل فكرة إعادة التدوير ووضع أسس علمية واقتصادية له.
١٤. إعادة توجيه التعليم الجامعي وما قبل الجامعي نحو ثقافة الاقتصاد الأخضر.
١٥. إعطاء الأفضلية لمشاريع الطلبة ذات التوجهات نحو الاقتصاد الأخضر.
١٦. توفير تسهيلات علمية من مراجع وأدوات قياس ومختبرات خاصة بالبحوث العلمية المخصصة للاقتصاد الأخضر والبيئة.

## التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثون بما يلي:

- تبني الجامعات الأردنية للرؤية المستقبلية لتنمية ثقافة الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة والقضايا البيئية لدى طلبتها.

- تبني الجامعات الأردنية نهجًا يجمع بين التطبيق العملي من النواحي السياسية والقانونية والاقتصادية في دعم ركائز الاقتصاد الأخضر تعليميًا.
- تبني نهج إجراء الدراسات والبحوث المستقبلية على عينات اقتصادية قائمة في الاقتصاد الأردني لترسيخ مهارات الاقتصاد الأخضر لدى أصحاب المشروعات والطلبة.
- تضمين الرؤية التعليمية المستقبلية الخطوط العريضة للاقتصاد الأخضر في المراحل التعليمية ما قبل الجامعة.
- تبني الجامعات الأردنية تخصصات مستقلة، مثل: الاقتصاد الأخضر، النظم الإيكولوجية، تجديد مصادر الطاقة، إعادة التدوير، وغيرها من المساقات التي تربط الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة والنظم البيئية.
- ضرورة اعتماد نهج إكساب الطلبة المهارات الخضراء عن طريق البحوث الميدانية التي تتضمن تنفيذ آليات خضراء، أو تتضمن تطبيق معايير بيئية عالمية على منشآت اقتصادية معينة، وتعميم نتائج بحوثها على منشآت أخرى.
- إيلاء الاقتصاد الأخضر جزءًا مهمًا من التخصصات الاقتصادية من حيث المبادئ والنظريات والآليات والمهارات، كما هو الحال مع الاقتصاد الكلاسيكي والحديث.

## المراجع

### المراجع باللغة العربيّة


- بديار، أمينة (٢٠١٩)، أثر الاقتصاد الأخضر على النمو والتنمية المستدامة: دراسة قياسية على مجموعة من الدول المتقدمة والنامية، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**. ٦ (١) ٣٠٤ – ٣٢٥.
- بني هاني، عبد الرزاق (٢٠١٤)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، (ط٢)، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.
- التقرير الوطني لنظام التعليم العالي في فلسطين (٢٠١٥)، معلومات عامة، فلسطين.
- رضوان، أيت، ومسيليتي، نبيلة، وبن زيدان، حاج (٢٠١٩)، الاقتصاد الأخضر كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة: عرض حالة مصر والجزائر، **مجلة مينا للدراسات الاقتصادية**، ٢ (٤)، ٣٧ – ٥٤.

- شاكري، سمية (٢٠١٧)، الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة جلي حقوق الإنسان**، (١٥)، ١٤٣ – ١٦٠.
- الشمري، هاشم، الزبيدي، حميد، الجوراني، إبراهيم (٢٠١٦)، **الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة**، عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- القدرة، حامد (٢٠١٩)، **دور الجامعات الفلسطينية في تحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الثالث لقطاع الدراسات العليا والبحوث، بعنوان: "البحوث التكميلية ... طريقة التنمية"، شهر فبراير، جامعة عين شمس، مصر، ١٠٣٧–١٠٦٦.
- كافي، مصطفى (٢٠١٦)، **الاقتصاد الأخضر**، الأردن، عمان: دار وائل للنشر.
- محمد، محمود (٢٠١٧)، تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق مفهوم الاقتصاد الأخضر – رؤية تربوية، **المجلة التربوية**، (٤٩)، ٢٦ – ٨٥.
- نجاتي، حسام الدين (٢٠١٤)، **الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ٢٥١، معهد التخطيط القومي، مصر.


**المراجع باللغة الإنجليزيّة**


- Abaza, H (2012), Green Economy: **A Tool For Transitioning To Sustainable Development**. concepts and ideas from a diverse group of actors on the topic, Hussein Abaza's facebook page on: http://www.facebook.com/hussein.m.abaza, Retrieved: 3-2-2024
- Bina, O. (2013), **The green economy and sustainable development: an uneasy balance**, published by Environment and Planning C Government and Policy · December 2013, DOI: 10.1068/c1310j.
- Lappe, F. (2012), **Adapted from Eco Mind: Changing the Way We Think, to Create the World We Want by**, Published in 2012 by Nation Books, a division of the Perseus Book Group. © 2011 by Small Planet Institute. Reprinted with permission of Small Planet Institute. And available on: http://www.csrwire.com/blog/posts/340-introduction-our-challenge-developing-an-eco-mind, Retrived: 15/2/2024
- Martinez, F. (2014), **Skills Development by Green and Inclusive SMEs in India: Entrepreneurs' Approaches**, UK, The Donor Committee for Enterprise Development (DCEDLLS DCED).

- Menoyo, Á (2014). Learning for a Sustainable Economy: Teaching of Green Competencies in the University. **Sustainability**, (6), 2974-2992.
- Pike, C. & Makower, J. (2011), **Strategies for the Green Economy: Opportunities and Challenges in the New World of Business,** McGraw-Hill: USA.
- Songling, M., (2018) **Testing the Impact of Intellectual Capital on Organizational Performance of Pioneering Companies in Taiwan**, Master Thesis, University of Taiyuan, Taiyuan.